● أخبار قصيرة

الجمارك العراقية تعلن استقبال أول شحنة ترانزيت إيرانية متجهة للكويت

أعلنت الهيئة العامة للجمارك العراقية عن استقبال أول شحنة ترانزيت دولية بنظام TIR من إيران متجهة إلى الكويت.
وذكرت الهيئة، في بيان، أنها استقبلت، الثلاثاء، أول شحنة ترانزيت دولية قادمة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية عبر منفذ شلمجة الحدودي (جنوب غرب ايـران)، والمتجهة إلى دولـة الكويت مرورًا بمنفذ سفوان وذلك ضمن نظام التير (TIR) وباستخدام أنظمة التتبع والقفل الإلـكـتروني المعتمدة دوليًا.
وأضافت الهيئة: إن هـذا الحدث يُعد نقلة ستراتيجية نوعية في مسار تطوير عمل الترانزيت داخل العراق، بعد تفعيل هذا الخط الحيوي المهم، لما له من أثر مباشر في تعزيز انسيابية حركة البضائع ورفع كفاءة الأمن الجمركي وتقليل زمن وكلفة النقل، بما ينسجم مع المعايير الدولية لاتفاقية TIR ويعزز تنافسية الممرات العراقية.
وأكد المدير العام للهيئة العامة للجمارك العراقية، بحسب البيان، إن هذا الإنجاز يمثل ثمرة لنهج إداري إصلاحي واضح يهدف إلى تحديث الإجراءات الجمركية وتبني الحلول الرقمية الذكية (في العراق)؛ مشددًا على أن «الهيئة ماضية في تحويل العراق إلى عقدة ترانزيت إقليمية فاعلة تربط دول الجـوار وتخـدم سلاسل الإمداد الدولية بثقة وأمان».

تصدير بضائع بقيمة ١/٨٩ مليار دولار من معبر مهران الحدودي

أعلن المدير العام لجمارك محافظة إيلام (غرب البلاد) أنه منذ الأشهر التسعة الأولى من العام الإيـراني الجـاري، تم تصدير بضائع بقيمة ١/٨٩ مليار دولار بوزن أكثر من ١/٨٦١ مليون طن، من معبر مهران الحدودي الدولي إلى العراق ودول أخرى.
وقال سهراب كمري: شملت أهم البضائع المصدرة من معبر مهران الحدودي منتجات بتروكيماوية متنوعة، ومنتجات زراعية، ومعدات محطات توليد الطاقة، وموادبناء، وبلاط وسيراميك، ومنتجات معدنية وبلاستيكية. وأضـاف: خلال هذه الفترة التي امتدت لتسعة أشهر، بلغ إجمالي البضائع العابرة من معبر مهران الحدودي ٩٠/٦٠٥ أطنان، وبلغ عدد الشاحنات التي نقلت بضائع عابرة إلى العراق ٤/٥٤٢ شاحنة.
وأشار كمري إلى أنه في العام الماضي، تم تصدير بضائع بقيمة ١/٨١١ مليار دولار بوزن ٣/٢٢ مليون طن، عبر معبر مهران الحدودي إلى العراق ودول أخرى.
وأضـاف: إن ما يـقارب ٤٠٠ شاحنة محملة بالبضائع التجارية والتصديرية تُصدّر يوميًا إلى العراق عبر هذا المعبر بعد استكمال الإجراءات الجمركية.
ويُعدّ معبر مهران الدولي، باعتباره أهم معبر رسمي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق، مركزًا حيويًا للتجارة وحركة المسافرين بين البلدين. ونظرًا لموقعه الجغرافي المتميز، حيث يقع على بُعد ٨٥ كيلومترًا جنوب غرب إيلام و٢٣٠ كيلومترًا من بغداد، يُعتبر هذا المعبر أقرب طريق بري من إيران إلى العاصمة العراقية ومدينتي كربلاء والنجف المقدستين.

بفضل موقعها الاستراتيجي وتوافر البنى التحتية الرئيسية فيها

جزيرة قشم تتحوّل من «اقتصاد الطاقة» إلى مركز «التجارة الرقمية»

مسؤول: شركة الاستثمار والتنمية في قشم تمد يدها إلى جميع النشاطات الاقتصادية للمشاركة في بناء مستقبل مشرق في لؤلؤة الخليج الفارسي

مستعدون لاستضافة شركات التكنولوجيا المالية، ومركز تبادلات مالية رقمية، وتعدين العملات المشفرة بشكل قانوني مع توفير طاقة كهربائية مستقرة

الوفاق/ أفـاد الرئيس التنفيذي لشركة الاستثمار والتنمية في قشم بأن أكبر جزيرة إيرانية، بفضل موقعها الاستراتيجي في مضيق هرمز وتوافر البنى التحتية الرئيسية لديها، تقع على مسار النهوض بالاقتصاد القائم على البحر، وقال: إن التقارير المتخصصة وقياسات القدرات الأخيرة تُظهر أن فرص الاستثمار في هذه المنطقة قد توسّعت لتشمل مجالات تمتد من «اقتصاد الطاقة» إلى «التجارة الرقمية».
وصرّح علي توسطي قائلاً: إن تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة في المناطق الحرة يتطلب الانتقال من النهج التقليدي إلى النماذج الاقتصادية الحديثة. وأضاف: إن شركة الاستثمار والتنمية في قشم، انطلاقاً من فهمها الدقيق لإمكانات أكبر جزيرة في الخليج الفارسي، قد أعدّت خارطة طريق شاملة لجذب المستثمرين المحليين والأجانب، يمكن تلخيصها في تسعة محاور رئيسية؛ فهذه المحاور لا تكفل الربحية للقطاع الخاص فحسب، بل ستشكل أيضاً محركاً للتنمية الوطنية في ممر الشمال - الجنوب.

تحويل قشم إلى مركز للطاقة والبتروكيماويات

وأوضح الرئيس التنفيذي لشركة الاستثمار والتنمية في قشم، أن وجود حقول الغاز في «غورزين» و«سلخ» قد خلق ميزة تنافسية لقشم، وقال: وإن أولويتنا هي إنشاء تجمع للتموين بالوقود وتقديم الخدمات الجانبية لآلاف السفن العابرة من مضيق هرمز. وأضاف: إلى جانب ذلك، يُدرج في جدول الأعمال استكمال سلسلة القيمة للميثانول والبروبيلين وبناء وحدات «مصافي مصغرة» البيع الخام. كما أن الاستثمار في إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونياك كوقود مستقبلي للشحن العالمي، وتطوير محطات الطاقة الشمسية، مع النظر إلى طاقة المستقبل، يُعد من أكثر الفرص جاذبية في المستقبل.
وقال توسطي: إن ربط جزيرة قشم بالمياه المفتوحة ووقوعها على مسار الممرات يجعل تطوير ميناء «كاوه» لاستقبال سفن «باناماكس» و«بوست-باناماكس» أمراً حتمياً، ونحن نسعى إلى تحويل مطار قشم الدولي إلى مركز للشحن الجوي في المنطقة لنقل المنتجات القابلة للتلف. كما إن بناء حدائق لوجستية ذكية ومستودعات تبريد ثنائية الحرارة واسعة النطاق يُعد بنى تحتية تكفل أمن الغذاء والتجارة في المنطقة.

الاقتصاد القائم على البحر؛ من بناء السفن إلى إعادة التدوير الأخضر

وأكد الرئيس التنفيذي لشركة الاستثمار والتنمية في قشم، أن الشريط الساحلي لقشم وعمق المياه المناسب يشكلان أرضية فريدة للصناعات البحرية، وقال: إلى جانب بناء وإصلاح السفن، نركز على إنشاء مواقع لإعادة تدوير السفن وفق معايير بيئية؛ وهي صناعة يمكنها توفير المواد الخام لمصانع الصلب في البلاد. كما تم تعريف بناء الجاكتات والمنصات النفطية ضمن هذا السياق. وأشار توسطي إلى أن الانتقال من الصيد التقليدي إلى تربية الأحياء المائية الصناعية يُعد استراتيجية حاسمة لشركة الاستثمار والتنمية هذه، وأوضح قائلاً: إن تطوير مزارع تربية الأسماك في الأقفاص وتربية الروبيان بطرق فائقة الكثافة مصمم بهدف التصدير إلى أسواق الصين وأوروبا. كما أن الصناعات التحويلية المتقدمة واستخلاص المواد الدوائية من الطحالب وخيار البحر سيخلقان قيمة مضافة تفوق بأضعاف مضاعفة قيمة بيع الأحياء المائية الخام.

السياحة العالمية في ظل المتنزه الجيولوجي الوحيد في الشرق الأوسط

كما أشار توسطي إلى أن وجود المتنزه الجيولوجي العالمي لليونسكو قد ميّز جزيرة قشم، وتذكير بأن فرص الاستثمار في هذا القطاع تشمل بناء فنادق خمس نجوم، ومنتجعات ساحلية، وفنادق صديقة للبيئة. كما إن تطوير السياحة البحرية من خلال بناء مراسٍ بحرية وأرصفة ترفيهية، وكذلك إنشاء قرى صحية لجذب السياح العلاجيين من دول حوض الخليج الفارسي، يُعد من الأولويات الرئيسية. وأكد قائلاً: إن مواكبة نمو الصناعة تفرض الحاجة إلى التطوير الحضري، وإن بناء مراكز التسوق الكبرى (ميغامولز)، وأبراج مكاتب تجارية، ومدن سكنية ذكية لموظفي الصناعات، يشكل سوقاً آمناً للمستثمرين في مجال الإسكان. كما أن بناء محطات تحلية مياه واسعة النطاق ومحطات معالجة مياه الصرف الصناعي في القطاع التحتي البنيوي يُعد فرصاً نادرة. وأضاف الرئيس التنفيذي لشركة الاستثمار والتنمية في قشم: إن استغلال مناجم الحجر الجيري والجبس لإنتاج الإسمنت والكلينكر الصالح للتصدير، وكذلك إنشاء خطوط تجميع الأجهزة المنزلية والإلكترونية وإنتاج المنتجات التجميلية بعلامات تجارية عالمية، سيُحدث تحولاً في قطاع الصناعة في قشم.

التجارة الرقمية والنظر إلى المستقبل

وأشار توسطي إلى أن وصول قشم إلى الألياف الضوئية البحرية يشكل أرضية مناسبة لإنشاء مراكز بيانات دولية، وأعلن قائلاً: إننا مستعدون لاستضافة شركات التكنولوجيا المالية، ومركز تبادلات مالية رقمية، وتعدين العملات المشفرة بشكل قانوني مع توفير طاقة كهربائية مستقرة. كما أن الزراعة الحديثة (الإيروبونيك والهيدروبونيك) ستكون نقطة التقاء التكنولوجيا وأمن الغذاء في الجزيرة.

التجارة الدولية وخدمات التجارة

وأفاد الرئيس التنفيذي لشركة الاستثمار والتنمية في قشم بأن تعزيز موقع مركز المعارض الدولية في قشم، وإنشاء مكاتب بورصة السلع والطاقة، وتأسيس شركات إدارة التصدير، تشكل حلقات مكملة لهذه السلسلة القيمية. وأكد، معربًا عن أن جزيرة قشم اليوم أكثر استعدادًا من أي وقت مضى للقفزة، قائلًا: إن الشفافية في العمليات، والحوافز القانونية للمناطق الحرة، ووجود البنى التحتية المتطورة، قد خفضت مخاطر الاستثمار إلى أدنى حد ورفعت العائدات إلى أقصى مستوى. مضيفاً: إن شركة الاستثمار والتنمية في قشم تمد يدها بحرارة إلى جميع النشاطات الاقتصادية للمشاركة في بناء مستقبل مشرق في لؤلؤة الخليج الفارسي.

قشم.. أكثر الجزر الاستراتيجية في إيران والخليج الفارسي

إن جزيرة قشم الجميلة تطل على مضيق هرمز ومدخل الخليج الفارسي وبحر عمان. هذه الجزيرة، التي تُعد أكبر جزيرة في الخليج الفارسي، تعد بفضل قربها من المحيط الهندي، ووجود موارد النفط والغاز، ووحدات البتروكيماويات والتكرير، والمعدات البحرية، وتوافر التسهيلات المينائية للسفن الكبيرة «من فئة باناماكس»، واحدة من أكثر الجزر الاستراتيجية في إيران والخليج الفارسي، حيث اكتسبت شهرة عالمية بفضل خدمات تزويد السفن العابرة من الممر المائي الدولي بالوقود، وحدائق الطاقة والتكنولوجيا الحيوية فيها.
من جهة أخرى، جعلت الخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الجزيرة قشم واحدة من الوجهات السياحية الرئيسية في إيران.

المنطقة الحرة التجارية-الصناعية في قشم

تتمتع هذه المنطقة، بفضل موقعها في نقطة استراتيجية على ممر الترانزيت الشمال - الجنوب، وإمكانية الوصول إلى ممر الرحلات الجوية الدولية الشرق - الغرب، وتسهيلاتها المينائية التي تُعد مكملة لميناء الشهيد رجائي إلى حد كبير، بدور بارز في التجارة والأنشطة التجارية العالمية.
وتشمل الأهداف والمحاور الرئيسية لأنشطة هذه المنطقة الحرة التجارية-الصناعية تطوير وتوسيع صناعة الترانزيت والنقل والمواصلات، توسيع التجارة والخدمات التجارية، الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة، الصناعات البيوتكنولوجية والموارد البحرية، صناعات السياحة، الثروة السمكية والصيد الصناعي، خدمات دعم النفط، وحدائق الطاقة.

رئيس الجمهورية قدّمها يوم الثلاثاء إلى مجلس الشورى الاسلامي

ما هي أهم بنود مشروع قانون الميزانية الإيراني للعام المقبل؟

يستند مشروع قانون الميزانية لعام ١٤٠٥هـ.ش (يبدأ في ٢١ آذار/ مارس ٢٠٢٦) في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الذي قدّمه الرئيس مسعود بزشكيان يوم الثلاثاء إلى مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان)، إلى وحدة العملة الوطنية الجديدة، أي بحذف أربعة أصفار من العملة الوطنية الحالية.

وارتفع إجمالي سقف الميزانية العامة للحكومة بنحو ١٢٪ مقارنة بالعام الحالي، بينما لم تشهد ميزانية الأجهزة الحكومية الحالية نموًا ملحوظًا. كما رفعت الحكومة سقف الإعفاء الضريبي للعام المقبل.
وفيما يلي ١٠ خصائص لمشروع قانون الميزانية للعام المقبل:
١- بلغ حجم السندات المالية الإسلامية التي أصدرتها الحكومة لنفقات الميزانية العامة ٩٤٠ مليار ريال، بزيادة قدرها ٢٥٪.
٢- الرسوم الجمركية على واردات السيارات الهجينة والسيارات التي تعمل بالبنزين حتى سعة ١٥٠٠ سم مكعب انخفضت من ١٠٠٪ و١١٠٪ إلى ٤٠٪.
٣- تبلغ حصة ميزانية التنمية العمرانية من إجمالي النفقات الحكومية ١٥٪.
٤- تبلغ حصة الإيرادات الضريبية ٨٧٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية.
٥- وفقًا لجداول مشروع قانون الميزانية لعام ١٤٠٥هـ.ش، تبلغ الموارد المتحصلة من إلغاء العملة التفضيلية ٥٧٢ تريليون تومان.
٦- ارتفع سقف مكافأة خدمة المتقاعدين بمقدار ١٠٠ مليون تومان، ليصل إلى ٧٥٠ مليون تومان.
٧- وفقًا لمشروع قانون الميزانية المقترح للعام القادم، ارتفعت نسبة سعر السولار المعروض في محطات الوقود ببطاقة الطوارئ إلى سعر الشراء من المصفاة بنسبة ٣٠٪ على الأقل.
٨- وفقًا لجداول مشروع قانون الميزانية للعام القادم، ستُضاف نسبة ٢٪ إلى المعدل القانوني لضريبة القيمة المضافة في العام المقبل، لتصل إلى ١٢٪.
٩- أخذت الحكومة بنظر الاعتبار في مشروع قانون الميزانية للعام القادم مبلغ ٢٦٣ تريليوناً و٣٨٥ مليار تومان من عائدات بيع النفط ومشتقاته.
١٠- حُدد سعر صرف اليورو الواحد عند ١٠٣٠٠٠ تومان.